

### ندوة عن مستلزمات تطور الصناعة النفطية الاستخراجية

#### التوصيات

**أولاً:** إنشاء مجلس النفط والغاز وتحديد أهدافه لغرض النهوض بالصناعة النفطية واتخاذ قرارات إستراتيجية مهمة تهدف إلى إدارة وتنمية قطاع النفط والغاز والثروات المعدنية في جميع مناطق العراق واقاليمه، طبقاً للدستور والقوانين وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقرارات النافذة ولها في سبيل تحقيق ذلك ممارسة المهام الاختصاصات الآتية:

1. وضع الإستراتيجيات والسياسات، والخطط العامة اللازمة لإدارة وتنمية النفط والغاز والثروات المعدنية وتشجيع الاستثمار في مجالاتها وتنظيم وتنسيق عملية التنفيذ والرقابة عليها.
2. القيام بالدراسات الاقتصادية والفنية لمكامن النفط والغاز والمعادن.
3. وضع السياسات والاتجاهات المتعلقة بتسويق وتصدير النفط الخام والغاز والخامات الأخرى.

**ثانياً:** تشريع قانون العقود العامة العراقي وتوسيع صلاحية الشركات النفطية في إبرام العقود ولغرض تسهيل انسيابية التنفيذ. يشمل الآتي:

1. التفاوض مع الغير لإبرام الاتفاقيات الخاصة بالاستكشافات والإنتاج والتطوير والاستغلال للنفط والغاز.
2. إصدار الإجازات والرخص وإبرام العقود فيما يتصل باستغلال الثروة النفطية والثروات المعدنية طبقاً للقوانين والأنظمة النافذة.
3. الرقابة الفنية والمالية والقانونية على أعمال الشركات في مجال البحث عن الثروة النفطية والمعدنية واستثمارها في الجمهورية طبقاً لما تنص عليه الاتفاقيات والعقود النافذة والترخيص الممنوحة لهذه الشركات وتسهيل عملها في مجال العمليات التي تقوم بها.

4. إعداد الأنظمة واللوائح والنظم الخاصة بالمستويات والمعايير المتعلقة بالعمليات النفطية والمعدنية والخدمات المساعدة لها وتصنيف الجهات المشتغلة بها فنيا والرقابة عليها بما يتفق وأصول الصناعة النفطية والمعدنية العالمية وبما يضمن الحفاظ على الثروة النفطية والمعدنية وحماية البيئة وضمان الأمن والسلامة وكفاءة تلك العمليات.

5. وضع المعايير والإجراءات والقواعد الكفيلة بحسن اختيار الشركات المتقدمة بطلبات للبحث والتقيب أو الاستثمار في مجالات النفط والغاز والثروات المعدنية للتأكد من قدراتها المالية والفنية للقيام بالنشاط.

**ثالثاً:** إجراء الدراسات والبحوث العملية والفنية التخصصية في مجالات الصناعة النفطية وتقنياتها وكذلك الاتجاهات العالمية والإقليمية للاقتصاديات المتعلقة بها والإفادة منها بتطوير إدارة نشاط الوزارة والوحدات التابعة لها. كما يجب أن تتضمن الأتي:

1. وضع وتنفيذ الخطط الإستراتيجية لتوفير احتياط كافي من المشتقات النفطية والتنسيق بشأن ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

2. وضع الدراسات الخاصة بتوفير احتياجات السوق المحلي من المنتجات النفطية والخامات الأولية والوسيطة.

3. تجديد متطلبات صناعه النفط والغاز من المنشآت الصناعية والمرافق اللازمة لها.

4. تطوير الخدمات والدراسات والأبحاث والمعلومات الفنية لتنمية مواردها والوحدات التابعة لها لأغراض الترويج لأنشطتها الاستثمارية.

**رابعاً:** ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتدريب الكوادر النفطية ووضع الشخص المناسب بالمكان المناسب من خلال اختيار قيادة إدارية وفنية ذات كفاءة قادرة على تنفيذ مهامها بشكل مقدر وفعال لغرض النهوض بواقع الصناعة النفطية. فضلا عن تحديد النظام الإداري والتنظيمي الكفيل برفع كفاءة أداء العاملين:

1. وضع الخطط و البرامج التنفيذية لتطوير الكوادر التخصصية الهندسية والفنية وكذلك في وظائف الإدارة والإشراف طبقاً للاتفاقيات والعقود الخاصة باستكشافات النفطية والإنتاج والتسويق.

2. إنشاء المعاهد والمراكز ووحدات التدريب والتأهيل لتنمية المهارات الإدارية والفنية والمهنية للعاملين بقطاع النفط والغاز.

3. اقتراح نظم خاصة ببعض المهن في العمليات الصناعية المتعلقة بالنفط والغاز يراعى فيها طبيعة ومخاطر هذه العمليات وغيرها من العوامل المتعلقة ببيئة العمل.
4. تطبيق أنظمة الرعاية الاجتماعية والصحية ونظم السلامة المهنية الخاصة بالعاملين في مجالات أنشطة الوزارة المختلفة.
5. تنميه العلاقة مع الهيئات والمنظمات الدولية و المعاهد المتخصصة في مجال نشاطها.

**خامسا:** وضع وتطبيق نظام للمعلومات في مجالات نشاطها بالتنسيق مع الأجهزة المعنية وتوثيق البيانات والوثائق القانونية والفنية والاتفاقيات والدراسات الخاصة بأعمال استكشاف وإنتاج واستثمار الثروة النفطية والمعدنية وخامات المحاجر.

**سادسا:** إعطاء اهتمام كبير من قبل وزارة النفط والحكومة العراقية لإيقاف التدهور في إنتاج النفط واتخاذ الإجراءات العاجلة لزيادة الإنتاج بفترة قصيرة من خلال تبني برامج عاجلة تنفذ من قبل كادر الوزارة أو الاستعانة بالشركات النفطية العالمية.

**سابعا:** فك ارتباط قرارات وزارة النفط عن السياقات المعمول بها من قبل الوزارات الأخرى وذلك لخصوصية وأهمية نشاطات القطاع النفطي ولما لذلك من دورها في النهوض السريع للصناعة النفطية.

**ثامنا:** العمل على الإسراع في إصدار القوانين اللازمة لتغطية عمل القطاع النفطي وإنشاء شركة النفط الوطنية في حالة عدم الوصول إلى إجماع في إصدار قانون النفط والغاز.

**تاسعا:** يكون للحكومة الفدرالية دور فعال ومهم وريادي في تحديد السياسة النفطية للبلاد وتحت مظلة البرلمان وتقوم الأقاليم والمناطق المنتجة بالتنسيق مع الحكومة الفدرالية.

**عاشرا:** التوقعات بأسعار النفط في السوق العالمية والسياسة السعرية المستقبلية التي يحددها الاقتصاد العراقي لتحديد إيراداته منه، إذ يتوقع كثير من الاقتصاديين بقاء مستويات أسعار النفط ضمن المستوى الحالي أو مقارب منه، وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى:

1. اتصفت التوقعات بأسعار النفط بعدم الدقة، ويرجع سبب ذلك إلى عدم تمكن من التقدير الدقيق للعوامل غير الاقتصادية خصوصا العوامل الجيوسياسية المؤثرة على

العرض والطلب والأسعار، لصعوبة تقديرها أو تحديد أوقات حدوثها بشكل دقيق ضمن المستقبل المنظور.

2. ضعف دور العامل الاقتصادي للتأثير على عوامل العرض والطلب للنفط في الأسواق العالمية، مقابل تعاضد تأثير العوامل الأخرى أهمها (العوامل الجيوسياسية، والمضاربات، والحوادث الطبيعية وغيره)، وتأثيرها في تحديد مستويات الأسعار العالمية له. بموجبه أصبحت للإرادات السياسية دور فاعل للتأثير على مستويات الأسعار العالمية للنفط.